

اللباب في علل البناء والإعراب

وحجّة الأوّلين من وجهين .

أحدُهما أنّ اسم الإشارة منفصل في حكم الظاهر وليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد ولا القياس يقتضيه لأنّ القياس يقتضي أن يُبدّدَ أ بحرف ويوقف على آخر ومن الناس من جعل ذا اسماً ظاهراً لأنّه يوصف ويوصف به .
والثاني أنّهم قالوا في تصغيره ذيّاً فأعادوه إلى أصله إذّ هذا شأن التصغير وسيتّضح لك في بابه .

فإنّ قيل فقد يزداد في المصغّر ما ليس منه كما لو سمّيتَ ب هل وقد ثمّ صغرتَه فإنّك تزيدُ عليه حرّ فافاً آخر قيل دعت الحاجة بعد التسمية إلى تكميله في التصغير ولم يقدّم الدليل هنا على زيادة الألف قبل التصغير ليقال الزيادة مختصّة بالتصغير .
واحتجّ الآخرون بأنّ ثنية ذا دان والألف والنون للثنية فلم يبق سوى الذال